

لماذا ينبغي على جميع الدول أن تنضمَّ إلى اتفاقية الذخائر العنقودية وكيف تنضمَّ

28 مارس / آذار 2014



www.stopclustermunitions.org

لقد تم إقرار اتفاقية الذخائر العنقودية كى تضع حداً وبشكل نهائي للمعاناة والخسائر البشرية التي تؤدي إليها الذخائر العنقودية. هي أهم معاهدة إنسانية تُعنى بنزع الأسلحة شهدتها العقد الأخير، وتترتب عليها التزامات واسعة المدى، ويلتزم بها الآن أكثر من نصف العالم. بدأ نفاذ الاتفاقية مع جمع 30 تصديقاً عليها، وقد تحقق هذا الأمر في فترة زمنية قصيرة للغاية، لا تزيد عن 14 شهراً. وإلى الآن، أحرزت الاتفاقية قدراً كبيراً من التقدم، إذ تم تدمير أكثر من 60% من مخزون الذخائر العنقودية الخاص بالدول الأطراف في الاتفاقية، وحدثت زيادة ملحوظة في جهود التطهير من مخلفات الذخائر العنقودية في المناطق المتأثرة، وفي توفير المساعدات لضحايا الذخائر العنقودية. غير أن نجاح الاتفاقية الجوهرية يقف على قبول الدول بشكل واسع للاتفاقية كميّار قانوني وقاعدة عالمية.

يرى الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية أن بإمكان كل دولة من دول العالم أن تنضم إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، بل وعلى كل دولة في العالم أن تنضم. المسألة مسألة إرادة سياسية، ومنح الأولوية لحماية المدنيين، لا لهذا النوع من الأسلحة العشوائية التي عفى عليها الزمن. تستعرض هذه الورقة لماذا هو مهم لجميع الدول أن تنضم إلى الاتفاقية، بدءاً بتلك الدول التي دأبت على استخدام وإنتاج وتخزين هذا السلاح، مروراً بالدول التي تأثرت باستخدام الذخائر العنقودية على أراضيها، وصولاً إلى الدول التي ليست ضمن الفئتين المذكورتين. كما تستعرض الورقة الخطوات التي يجب أن تخطوها الدول على مسار التصديق أو الانضمام.

لماذا الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية؟

نال العالم كفايته من المعاناة جرّاء استخدام هذه الأسلحة القاتلة العشوائية الأثر

الذخائر العنقودية أسلحة عشوائية غير جديرة بالاعتماد عليها سواء وقت استخدامها أو بعد فترة طويلة من هذا الاستخدام؛ فهي تؤدي إلى مشكلات إنسانية جسيمة ومخاطر محدقة بالمدنيين. أولاً، عند استخدام الذخائر العنقودية، فهي تنتشر ذخائر انشطارية صغيرة على مساحات واسعة، وعادة ما تترك بصمتها على مساحة تعادل ملعب كرة قدم أو ملعبين. إن مثل هذا المدى الواسع لانتشار الذخائر إنما يعني أن هذه الأسلحة لا يمكنها التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين. يعد أي شخص في نطاق ضربة الذخائر العنقودية الواسع هذا عرضة لخطر جسيم، إما بالتعرض للقتل أو الإصابة. يعتبر الأثر الإنساني لهذه الأسلحة ثقيل للغاية لا سيما عندما تُستخدم الذخائر العنقودية في مناطق يتواجد فيها مدنيون، وهو السيناريو السائد في أغلب النزاعات المعاصرة.

فضلاً عن ذلك، فإن الكثير من الذخائر الصغيرة تخفق في الانفجار لدى الارتطام بالأرض، فتنحول فعلياً إلى ما يمكن اعتباره ألغاماً مضادة للأفراد، تستمر في القتل والتشويه لعقود بعد استخدامها. إن القوى الانفجارية الضخمة لمخلفات الذخائر العنقودية الصغيرة غير المنفجرة هذه تجعلها أكثر خطورة من الألغام المضادة للأفراد على من يطلقون فتيلها دون قصد، ويكونون في العادة مدنيين، وفي أحيان كثيرة فهم من الأطفال. تلوث مخلفات الذخائر العنقودية الحقول والبنيات، وأحياناً ما تعلق المخلفات في الأشجار. إنها لا تؤدي إلى خطر داهم يتهدد من يعودون للمعيشة والعمل في المناطق الملوثة فحسب، بل أيضاً تمثل عائقاً فتاكاً طويل الأمد يحول دون التنمية، إذ يتعين تطهير الأراضي الزراعي والمراعي وغيرها من الأراضي اللازمة للمشروعات الاجتماعية أو الاقتصادية قبل العودة لاستخدام هذه الأراضي الملوثة بأمان. تحدث أغلب الخسائر البشرية جراء القنابل العنقودية لأفراد لا يمكنهم تحمل كلفة انتظار جهود التطهير، قبل أن يعودوا إلى أنشطتهم اليومية على هذه الأراضي.

من ثم قتلت وأصابت القنابل العنقودية الآلاف من المدنيين خلال الأعوام السبعين الماضية، وهي مستمرة في ذلك حتى يومنا هذا. لقد خلقت هذه الأسلحة في جميع النزاعات التي استخدمت فيها نمطاً قابلاً للتنبؤ به، من المعاناة الإنسانية. إن هذا الضرر غير المقبول هو ما وضعت اتفاقية الذخائر العنقودية لكي تمنعه.

الحظر العالمي الشامل هو السبيل الوحيد لحل المشكلة

إن الدول الـ 107 التي تفاوضت على اتفاقية الذخائر العنقودية في دبلن، في مايو/أيار 2008، وتبنت رسمياً هذه الاتفاقية، قد اتفقت بالإجماع على اتفاقية قوية ومتكاملة، تقضي بحظر جميع أنواع الذخائر العنقودية، وتهيبُ بالالتزامات صارمة بشأن تدمير المخزون وجهود التطهير ومساعدة الضحايا والتعاون الدولي والمساعدات الدولية. هناك جهد بذلته بعض الدول - منها بعض كبريات الدول التي أعلنت توسعها في استخدام وإنتاج هذه الأسلحة - كان يرمي إلى إعداد قانون دولي بديل فيه محاذير وقيود محدودة لا أكثر على بعض أنواع الذخائر العنقودية، إلا أن هذا الجهد أخفق في عام 2011 بعد سنوات من المناقشات.

من ثم تُعد اتفاقية الذخائر العنقودية المعيار الدولي الوحيد بشأن الذخائر العنقودية، وهو المعيار الذي صدقت عليه أكثر من نصف دول العالم. إن الدول التي تبنت اتفاقية الذخائر العنقودية قد تبنتها إقراراً منها بأن السبيل الوحيد للتصدي بفعالية للمشكلات الناجمة عن الذخائر العنقودية هو الحظر الشامل، مدعوماً بشروط لتدمير المخزون لدى الدول، وبتطهير الأراضي المتأثرة بالذخائر العنقودية، وبمساعدة الضحايا، وصادف إعداد نص الاتفاقية الإرشاد من مجموعة كبيرة من الدول، منها دول عديدة تأثرت بتبعات وأثار استخدام الذخائر العنقودية، مع التركيز على منع وقوع الضرر في المستقبل.

مجموعة كبيرة متباينة من الدول انضمت بالفعل

حتى 13 سبتمبر/أيلول 2013 كانت 113 دولة من جميع مناطق العالم قد انضمت إلى الاتفاقية، مما يُظهر الرفض العالمي واسع النطاق للذخائر العنقودية. ولقد انضمت إلى الاتفاقية أيضاً 43 دولة دأبت على تخزين وإنتاج و/أو استخدام الذخائر العنقودية، ومنها قوى عسكرية دولية وإقليمية أساسية. انضمت إلى الاتفاقية أيضاً العديد من البلدان الأكثر تأثراً في العالم بآثار هذا السلاح، ومنها أفغانستان والعراق ولاوس ولبنان. وانضمت أيضاً 20 دولة من دول حلف شمال الأطلسي (الناتو). إنما يُظهر هذا المستوى من المشاركة مدى تنوع الدول ذات الخلفيات السياسية والاقتصادية والأمنية المتباينة، التي تدعم جميعاً حظر الذخائر العنقودية.

الاتفاقية سارية بالفعل وتمنع أضراراً لا حصر لها كانت لتلحق بالمدنيين لولا الاتفاقية

بدأت بالفعل هذه المجموعة الكبيرة من الدول في تنفيذ ما عليها من التزامات، وقد بدأت بعضها من قبل أن تصدق على الاتفاقية. على سبيل المثال، قامت الدول الأطراف مجتمعة بتدمير أكثر من 85 مليون ذخيرة عنقودية صغيرة، وهو ما يمثل 68% من مخزون هذه الدول المُعلن من الذخائر العنقودية، و60% من ذخائرها العنقودية الصغيرة المتفجرة. قامت كل دولة طرف في الاتفاقية لديها مخزون إما بالانتهاء من تدمير ما لديها من مخزون، أو هي في طريقها إلى إتمام عملية تدمير المخزون قبل الموعد النهائي لهذا الغرض، وقامت بعض هذه الدول بذلك بمساعدة من دول أخرى بالاتفاقية، أو من فاعلين دوليين. يظهر من هذه الجهود الطبيعية الوقائية الواضحة للاتفاقية، إذ أن الذخائر العنقودية المُدمرة لن تمثل أبداً أي خطر على المدنيين.

كما هيأت الاتفاقية لتجمع قوي من الدول وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وفاعلين آخرين مهتمين، احتشدوا معاً من أجل ضمان عدم استخدام الذخائر العنقودية مرة أخرى، ولتقليص الأضرار التي أدت إليها الذخائر العنقودية بالفعل. تستمر هذه المجموعة في تسليط الأضواء على قضية الذخائر العنقودية، فتضغط على الدول غير الأطراف كي لا تستخدم هذه الأسلحة وكي تنضم إلى الاتفاقية. ولقد أدت أيضاً جهود هؤلاء الفاعلين إلى تمويل جديد وأشكال أخرى من المساعدات للدول المتضررة. وبموجب هذا الدعم وبموجب هذه المساعدات ومن واقع موارد هذه الأطراف نفسها، تعمل الدول الملوثة بمخلفات الذخائر العنقودية على حصر أراضيها الملوثة وتطهيرها بوتيرة أسرع بكثير، وتعمل على زيادة الدعم الذي لا غنى عنه لأولئك الذين

سقطوا ضحايا هذه الأسلحة.

لماذا يجب على مخزني ومنتجي ومستخدمي الذخائر العنقودية والمتأثرين بها أن ينضموا
لأن اتفاقية الذخائر العنقودية ترتبط إلى حد بعيد بمنع وقوع الضرر في المستقبل على المدنيين؛ فمن الأهمية بمكان على الدول التي انتجت وخرّنت و/أو استخدمت الذخائر العنقودية أن تنضم من أجل ضمان عدم استخدام الذخائر العنقودية مرة أخرى. فضلاً عن ذلك، فإن التزام الدول التي عانت من أضرار الذخائر العنقودية يمكنها من التصدي لتلوث مناطق من أراضيها، المتخلف عندها، ومن مساعدة الضحايا بدعم الدول الأطراف الأخرى، مع تعزيز ودعم هذه القاعدة المتنامية ضد الذخائر العنقودية.

لا يوجد منطق عسكري أو سياسي سليم وراء استخدام الذخائر العنقودية في المستقبل

هناك مجموعة صغيرة من الدول ربما كانت مترددة في الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية نظراً للقيمة العسكرية المتصورة لهذا السلاح، لا سيما إذا كانت الدولة تمر في الوقت الحالي بتوترات إقليمية. يدعو الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية بقوة هذه الدول لأن تعيد النظر في هذا التقييم، وأن تتخلى عن نزعة التمسك بجميع هذه الأسلحة أو بأي منها، التي ربما كانت تمتلكها، لكي تتأى بنفسها عن التهديدات المحتملة لهذه الأسلحة.

أولاً، الفائدة العسكرية للذخائر العنقودية محدودة في الحروب المعاصرة للأسباب الآتية:

- تم تصميم هذه الأسلحة من أجل العمليات العسكرية أثناء الحرب الباردة، حيث التشكيلات الكبيرة من الدبابات والقوات. لكن القتال في الفترة الحالية يحدث في أماكن حضرية، حيث تتواجد أعداد كبيرة من المدنيين. من ثم أصبحت هذه الأسلحة أقل فعالية، مع تضخم ضررها الإنساني.
- كثيراً ما يكون استخدام الذخائر العنقودية ذات أثر عكسي بالنسبة للجيش المعاصرة. يمكن أن يعرض هذا الاستخدام القوات الصديقة والمدنيين أيضاً للخطر، ويزيد الاستمرار في استخدام هذه الأسلحة من عدوانية المدنيين تجاه من يستخدمها.
- الذخائر العنقودية ذات قيمة دفاعية متواضعة؛ إذ تخلف وراءها أعداداً كبيرة من الذخائر العنقودية الصغيرة المتفجرة التي تعرض سكان الدولة للخطر.

لكن الأهم أن 113 دولة في شتى أنحاء العالم ترى بالفعل أن كفة الأثر الإنساني للذخائر العنقودية راجحة أكثر بكثير عن كفة أية مزايا عسكرية متصورة. وكما سبقت الإشارة، فنظراً للأثر واسع النطاق للذخائر العنقودية على الأرض، ونظراً لنزعة أن يحدث القتال في مناطق ذات تجمعات كبيرة من المدنيين، فمن شبه المستحيل استخدامها بطريقة تميز بين المدنيين والأهداف العسكرية. بعد النزاعات، يؤدي استخدام الذخائر العنقودية دائماً إلى تواجد ذخائر صغيرة غير منفجرة، تستمر في حصاد أرواح الناس بشكل عشوائي. وبناءً عليه، فإن الذخائر العنقودية لا تستوفي المعايير التي يجب أن تراعيها الحكومات المسؤولة فيما يخص ترساناتها من الأسلحة.

كما أن الكلفة السياسية لاستخدام الذخائر العنقودية - حتى على الدول غير الأطراف في الاتفاقية - أصبحت باهظة للغاية، نظراً لقدرة الاتفاقية الكبيرة على وصم من يستخدم هذه الأسلحة. لقد أدى استخدام دول غير موقعة على الاتفاقية للذخائر العنقودية في الآونة الأخيرة إلى إدانة دولية قوية بسبب حظر الاستخدام. وبالفعل، ففي أغلب الحالات التي شهدها العالم مؤخراً، فإن الدول التي استخدمت الذخائر العنقودية عادت لتنكر أنها استخدمتها خشية الانتقادات الكثيرة التي يؤدي إليها ثبوت هذا الأمر عليها.

بانضمام الدول إلى الاتفاقية، فهي تساعد على زيادة رقعة هذا الوصم؛ بما يخفف من فرص استخدام الذخائر العنقودية ضدها في أية نزاعات مستقبلية. فضلاً عن هذا، فإن العديد من شركات التسليح والدفاع بدأت تبتعد عن تطوير وإنتاج الذخائر العنقودية، مع جفاف الأسواق بشكل متزايد، ومع تزايد إقبال المؤسسات المالية على صياغة سياسات تهدف إلى منع استثماراتها في أية شركة على صلة بإنتاج هذه الأسلحة غير القانونية.

التفنيذ مفيد للدول المتضررة

تقوم أغلب الدول المتضررة - سواء كانت أطرافاً في الاتفاقية أم لا - بجهود للتطهير من الذخائر العنقودية ومساعدة ضحاياها. بالانضمام إلى الاتفاقية، فهي تزيد من قدرتها على الاضطلاع بهذه الأعمال. أولاً، تطالب الاتفاقية جميع الدول التي "في وضع يتيح لها ذلك" أن توفر المساعدات التقنية والمادية والمالية للدول المتضررة التي عرضت بوضوح حاجتها إلى المساعدات. كما أن هذه الدول سوف تصبح طرفاً في تجمع من الدول تجتمع بشكل منتظم لمناقشة كيفية إحراز التقدم في هذه المجالات بالشكل الأكثر كفاءة وفعالية، بما يسمح لها بالاستفادة بشكل أكثر عمومية من تجارب وخبرات الدول الأخرى والأطراف المعنية.

على الدول المستخدمة للذخائر العنقودية مسؤولية خاصة تتمثل في مساعدة الدول المتضررة في التطهير. تشجع المادة 4 (4) بقوة الدول المستخدمة على توفير المساعدات بمجال التطهير من الذخائر العنقودية التي خلفتها على أرض الدول المتضررة قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ. تشتمل هذه المساعدات على توفير معلومات عن أنواع وكميات ومواقع مخلفات الذخائر العنقودية، وهي المعلومات التي تيسر مجتمعة من جهود التطهير.

من ثم لا يتعين على الدول المتضررة وحدها أن تضطلع بالتزاماتها. والدول التي تواجه مواقف استثنائية، مثل ارتفاع معدلات التلوث، يمكنها أن تطلب تمديداً واحداً أو أكثر - وقوام المهلة الواحدة خمس سنوات - حتى تطهر المناطق الملوثة. لكن الأغلبية العظمى من الدول المتضررة حالياً بالذخائر العنقودية يرجح أن تتمكن من الانتهاء من جهود التطهير قبل انتهاء مهلتها بكثير.

كما أن الدول التي لديها مخزون من الذخائر العنقودية بدأت بالفعل وبشكل منتظم في تنفيذ عمليات تدمير مخزونها، مع بلوغ المخزون مرحلة انتهاء صلاحيته. من خلال الانضمام إلى الاتفاقية، لن تتحمل الدول تكاليف جديدة، بل سوف تتلقى وببساطة دعماً أكثر لأنشطتها هذه من خلال انضمامها للاتفاقية، بما أن واجب توفير التعاون والمساعدات ينطبق أيضاً على المساعدات التقنية والمادية والمالية من أجل تدمير المخزون. استفادت بالفعل دول عديدة من هذه المساعدات، وشملت الدعم في التوصل إلى سبل بسيطة غير مكلفة لتدمير المخزون. وحتى الآن لا توجد دولة طرف واحدة - حتى تلك التي لديها أكبر مخزون - أعلنت عن مواجهتها لأية مصاعب في الوفاء بمهلة الثماني سنوات التي تحددها الاتفاقية. في واقع الأمر، فإن أغلب الدول الأطراف تمضي على مسار الوفاء بهذا المطلب كاملاً قبل الموعد النهائي.

أي أنه من الواجب النظر إلى الاتفاقية كفرصة للدول المتضررة، تجد من خلالها الدعم في أنشطة هي تؤديها بالفعل. إن مزايا القبول بهذه الالتزامات الإيجابية واضح وضوح الشمس، بدءاً من إتاحة زراعة مساحات شاسعة من الأرض مروراً بتمكين الضحايا من اكتساب الاستقلالية الاقتصادية، وصولاً إلى بناء الثقة مع دول الجوار من خلال تدمير المخزون.

القوة في العدد: لماذا يجب على الدول غير المتضررة أن تنضم

من المهم للغاية لصالح دعم وتعزيز الحظر أن تنضم جميع الدول إلى الاتفاقية، بغض النظر عن حجم الدولة أو إن كانت متضررة من هذا السلاح أو إن كانت قد استخدمت أو أنتجت أو خزنت هذا السلاح. مع انضمام كل دولة جديدة إلى اتفاقية الذخائر العنقودية؛ تزداد قوة القاعدة العالمية الراضة لهذا السلاح، وتزيد الحماية المكفولة للمدنيين منه. إن كل دولة تنضم إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، تضيف صوتاً جديداً لصالح الحظر.

كما أنه عندما تنضم الدول غير المتضررة من الذخائر العنقودية، فهي تُظهر تضامنها مع الدول والشعوب التي عانت من استخدامها. تعد اتفاقية الذخائر العنقودية جزءاً من نسيج القانون الدولي الإنساني والجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن الإنساني والتصدي للعنف المسلح. تعاني بعض الدول من الذخائر العنقودية، وتعاني بعضها أكثر من مخلفات الحرب المتفجرة أو من تهديدات أخرى تمس أمن المدنيين. بالانضمام إلى مجموعة الصكوك الدولية المعنية بحماية المدنيين، تساعد الدول في دعم جهود بعضها البعض على مسار إحقاق السلم والأمن للجميع.

وأخيراً، بالنسبة للدول التي ليس لديها مخزون أو غير ملوثة أو ليس لديها ضحايا للذخائر العنقودية، فإن انضمامها إلى الاتفاقية عملية بالغة البساطة، مع وقوف كل من الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتوفير الدعم. ما إن تصبح مثل هذه الدولة طرفاً في الاتفاقية، فإن الالتزامات المترتبة عليها تكون قليلة للغاية. ليس عليها ببساطة سوى تبني قانون وطني بتنفيذ الاتفاقية، وهو الأمر الذي ربما تكون قد أدته بالفعل في معرض عملية التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وليس عليها بعد ذلك سوى توفير تقارير سنوية موجزة بموقف الذخائر العنقودية لديها.

كيفية الانضمام إلى الاتفاقية

بالنسبة للدول التي وقّعت على اتفاقية الذخائر العنقودية، فإن الخطوة التالية هي التصديق عليها. الغرض من التصديق هو ضمان قيام الحكومة بالفحص المستفيض لمقتضيات تنفيذ الالتزامات الخاصة بالاتفاقية، وأن موقفها هو الحرص على الوفاء بهذه الالتزامات. التصديق هو العملية التي تصبح بموجبها الدولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، الملتزمة بمقتضياتها.

الآن وبعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فإن الدول التي لم تحظ بفرصة التوقيع، عليها أن تدخل الاتفاقية بموجب إجراء الانضمام إلى الاتفاقية – وهي عملية من خطوة واحدة، هي الأساس لعملية توقيع والتصديق في الوقت نفسه. تستخدم بعض الدول مصطلحي "قبول" أو "موافقة" لوصف التزامها بالمعاهدات الدولية. لهذه التعبيرات جميعاً نفس الأثر القانوني الذي يترتب على عملية التصديق، وهي تفيد بعد ذلك بموافقة الدولة على الالتزام بالمعاهدات المعنية.

كيف تصبح الاتفاقية قانوناً في دولة بعينها؟ يجب أن تضطلع الدول بالمتطلبات الداخلية الوطنية اللازمة للتصديق على الاتفاقية الدولية أو الانضمام إليها. تختلف عملية التصديق على اتفاقية دولية أو الانضمام إليها من دولة إلى دولة، وعادة ما تكون بموجب مقتضيات الدستور أو القوانين الوطنية. في بعض الدول، يتطلب التصديق أو الانضمام صياغة تشريع وطني قبل حدوث التصديق أو الانضمام، بينما في بعض الدول الأخرى يمكن لهذه

الخطوة أن تنتظر حتى ما بعد إجراء التصديق أو الانضمام. وفي كل الدول تقريباً، يشتمل التصديق أو الانضمام على موافقة البرلمان و/أو السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى المشاورات مع عدة هيئات حكومية أو وزارات.

وبعد اتخاذ قرار التصديق أو الانضمام على مستوى الدولة، يتعين على الدول إيداع صك التصديق أو الانضمام لدى الأمم المتحدة، المنوطة صلاحية كونها الجهة وديعة الاتفاقية (مادة 22). هذه الخطوة تجعل من الدولة دولة طرف في الاتفاقية.

أين يتوفر نموذج لتشريع وطني

لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذج لتشريع للدول التي تتبع نظام القانون الأنجلو-ساكسوني (القانون العام) (متوفر بالإنجليزية). <http://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/cluster-munitions-model-law-010109.htm>

نموذج تشريع وطني للدول الصغيرة التي ليس لديها ذخائر عنقودية وليست ملوثة بها: http://www.clusterConvention.org/files/2011/05/Model-Legislation_Cluster-Munitions-Act-2011.pdf

كيفية إيداع صكوك التصديق أو الانضمام

لابد من إيداع صكوك التصديق أو الانضمام لدى الأمم المتحدة بصفتها الجهة وديعة الاتفاقية. تصدق الدول على الاتفاقية عن طريق إيداع "صك تصديق" بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. تنضم الدول إلى الاتفاقية عن طريق إيداع "صك انضمام" بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

صاغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً لصك تصديق وانضمام، متوفر على: <http://www.icrc.org/eng/assets/files/other/ratification-kit-cluster-munitions-eng.pdf>

إيداع صك التصديق أو الانضمام، على الدول الاتصال بمكتب معاهدات الأمم المتحدة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، على العنوان التالي:

UN Treaty Section, Office of Legal Affairs,
United Nations Headquarters, New York
United Nations,
Room M-13002
New York, NY 10017
Tel: + 1-212-963-5047
Fax: + 1-212-963-3693
Email: treaty@un.org



Cluster Munition Coalition

5th Floor, Epworth House

25 City Road

London EC1Y 1AA

United Kingdom

Email: info@stopclustermunitions.org

www.stopclustermunitions.org